**مساهمة الجمهورية العربية السورية حول مضمون قرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/RES/44/2**

**"الدور المحوري للدولة في التصدي للجوائح وغيرها من حالات الطوارئ الصحية، والعواقب الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على ذلك في النهوض بالتنمية وإعمال حقوق الإنسان"**

**أولاً. الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني في سياق الوقاية والاستجابة لجائحــــــة كوفيد – 19:**

اتخذت وزارة الصحة في الجمهورية العربية السورية منذ بداية ظهور فيروس كوفيد – 19 خطوات مهمة للاستجابة للفيروس في الاتجاه الصحيح، تمثلت بمايلي:

- تشكيل لجنة طوارئ في وزارة الصحــــــة مهمتها متابعة الوضع الوبائي للفيروس.

- تشكيل فريق الاستجابة السريعة في كافة المحافظات السورية.

- نشر إجراءات المراقبة المبكرة والاحتواء السريع والشامل التي من الممكن أن تبطئ انتشار الفيروس.

- العمل على زيادة التوعية الصحية بين المواطنين بهدف التعريف بالفيروس وأعراضه وكيفية الوقاية منه، إلى جانب نشر معلومات منتظمة ودورية عن الحالات المسجلة، كان لذلك دور إيجابي في توجيه الجهود بما يكفل مراقبة تطوّر الوضع والتخطيط لها والتصدي بصورة مناسبة لانتشار الفيروس.

- تعميم أرقام الاستجابة السريعة للفريق المركزي ومديريات الصحة، وتوفير معلومات محدثة حول تطور الوضع الوبائي في البلاد.

- اتباع إجراءات بالتنسيق مع وزارة النقل بما يتعلق بإجراء تنفيذ بيان الاشتباه بالإصابة لأحد الركاب على متن طائرة وفق الأصول المتبعة لدى وزارة النقل السورية.

- تعميم الإجراءات الواجب اتباعها ضمن تطبيق اللوائح الصحية الدولية لتعميمها على القادمين من عدد من الدول.

- تشكيل فريق بكل محافظة من مديرية الصحة والمحافظة ومديرية السياحة للتأكد من سلامة الوجبات الغذائية للمقيمين في مراكز الحجر المعتمدة من وزارة الصحة في كافة المحافظات.

- تشكل فريق مشترك لمراقبة إجراءات أصحاب المعامل المتعلقة بضمان وسلامة وصحة بيئة العمل.

‏- وضع إجراءات لإتباعها من قبل العاملين في المعابر الحدودية ضمن التزام سورية بمبدأ تطبيق اللوائح الصحية الدولية.

- وضع إجراءات في إطار الترصد للخمج التنفسي بفيروس كورونا.

- تنسيق كافة الجهود في إطار سياسة الدولة للاستجابة للجائحة ودعم جهد القطاع الأهلي بما يضمن تكاملية الخدمات الصحية المقدمة في الاستجابة للفيروس.

- اعتماد إجراءات نقل ودفن المتوفى من الإصابات بفيروس كورونا حسب توصيات منظمة الصحة العالمية.

- العمل على اتباع استراتيجيـــــــة وطنية لتأمين اللقاح لكافة المواطنين وفق الإمكانيات المتاحة للتعامل مع التحديات التي تحول دون تنفيذ ذلك.

- افتتاح مخابر متخصصة باختبار PCR للكشف عن فيروس كورونا في كافة المحافظات وتجهيز مشافي للطوارئ في عدد من المحافظات وفق البيانات التالية[[1]](#footnote-1):

- عدد الأسرة المخصصة لمراكز الحجر والعزل/2120/سرير- عناية /732/.

- عدد مراكز الحجر /32/.

- عدد مراكز العزل /22/.

- عدد المخابر للـPCR التابعة لوزارة الصحة/7/ موزعة على محافظات دمشق - ريف دمشق - حمص - حلب - طرطوس - اللاذقية - حماة.

- الأجهزة الطبية الثي تمّ رفد المنظومة الصحية بها خلال الربع الأخير من عام 2020، إضافةً إلى عدد أجهزة التنفس التي تم تزويد الجهات التابعة لوزارة الصحة بها (أجهزة تنفس - ايكو - مونيتورات - أجهزة صدمة - تخطيط قلب - توليد الأوكسجين - تعقيم - دعم تنفس - أجهزة غسيل كلية)

- إحداث غرفة إدارة الطوارئ وتهدف إلى تنظيم حركة سيارات الإسعاف التي تنقل مرضى كورونا إلى المشفى المناسب حسب إشغال الأسرة وتوفرها من خلال الربط مع محطات نداء الإسعاف، إضافةً إلى تتبع غرف العناية المشددة.

- إطلاق حملة تعزيز إجراءات حماية العاملين الصحيين استعداداً لازدياد محتمل بعدد إصابات كورونا وتتضمن الحملة توزيع ألبسة وقائية ومعدات حماية شخصية للعاملين الصحيين ومنح لقاح الانفلونزا الموسمية لهم.

- إحداث مشفى ميداني (الفيحاء) عدد/120/سرير والتجهيز لمشفى ميداني في حلب.

- يبين الجدول التالي توزع مخابر الكشف عن كورونا في المحافظات السورية:

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| المحافظة | مراكز الحجر | مراكز العلاج والعزل | المخابر التابعة لوزارة الصحة |
| الحسكة | 2 | 1 | - |
| الرقة | 2 | 0 | - |
| السويداء | 2 | 1 | - |
| القنيطرة | 1 | 1 | - |
| اللاذقية | 5 | 1 | 1 |
| حلب | 4 | 4 | 1 |
| حماه | 3 | 1 | - |
| حمص | 2 | 1 | 1 |
| درعا | 2 | 3 | - |
| دمشق | 3 | 4 | 2 |
| دير الزور | 1 | 1 | - |
| ريف دمشق | 2 | 3 | 1 |
| طرطوس | 3 | 1 | - |
| المجموع | 32 | 22 | 6 |

- دعم جهود القطاع الأهلي في القطاع الحكومي وتقديم التسهيلات ما أمكن لضمان استمرارية مشاركته في حمل المخاطر والأعباء التي يواجهها القطاع الصحي في سورية.

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإشراك القطاع الصحي الخاص في حمل المخاطر.

- توحيد رؤية واستراتيجية عمل جميع مؤسسات القطاع الصحي العام في الجمهورية العربية السورية وتكثيف الجهود لضمان تكامل تقديم الخدمة الصحية.

- تنفيذ عدد من مشاريع الوقاية والاستجابة والتوعية مع منظمات الأمم المتّحدة ومنظمة الصحة العالمية المتواجدين في الجمهورية العربية السورية.

**ثانياً: الدعم التقني المطلوب لمعالجة تحديات الاستجابة لوباء كوفيد- 19 والمقترحات لمعالجة التحديات:**

1. تأمين المعدات والتجهيزات الطبية والتمويل اللازمين للتعامل مع الفيروس بدءاً من مرحلة تشخصيه والكشف عنه إلى معالجة المصابين به وتأمين اللقاحات اللازمـــــــــة لذلك، سواء من خلال الدعم الدولي المباشر أو من خلال المنظمات الدولية العاملة في الجمهورية العربية السورية.

2. رفع التدابير الأحادية القسرية التي تؤثر على الوقايــــة من الفيروس والاستجابة له، حيث تُساهم القيــــــود التجارية أو المالية أو غيرها من أشكال القيود التي تعرقل وصول الإمدادات الطبية الحيوية الأمــــــــــر الذي يؤدي إلى رفع معدلات الإصابة بالعدوى وإطالة أمد الجائحة على الصعيد العالمي.

- يعاني القطاع الصحي في الجمهورية العربية السورية من أثر التدابير الانفرادية القسرية المفروضة على سورية قبل الجائحة، حيث أضرت هذه التدابير بالقدرة على شراء ودفع ثمن الأدوية والمعدات وقطع الغيار والبرمجيات. فالتجهيزات الطبية والتقانة المتعلقة بمنشآت القطاع الصحي المشافي ‏المراكز ومعامل الدواء على اختلاف تخصصاتها عانت من صعوبة في توفير تلك التجهيزات والقطع التبديلية اللازمة لها نتيجة ارتفاع سعر تلك التجهيزات، وارتفاع تكاليف الشحن وانحسار مصادر التوريد، والحاجة لتأمين التجهيزات وقطعها التبديلية عبر حلقات وسيطة وتكاليف مضاعفة، إضافةً إلى عجز هذه المؤسسات على تحديث هذه التجهيزات بما يتناسب مع التقانة الحديثة.

- الإعفاءات الإنسانية المزعومــــــــة هي آليات معقدة ومسيّسة حيث لم تُنتج أي أثر فعلي ينسجم مع الغاية المزعومــــــة والمتمثلة باستثناء المواد الإنسانية كالأدوية ومعدات القطاع الطبي، مما يجعل هذه الإعفاءات حبراً على ورق.

- مع اندلاع الجائحة بدت هذه الآثار أكثر وضوحاً، حيث ظهرت الحاجة إلى مستلزمات فحص وتشخيص الفيروس، والأدوية المستخدمة حالياً للتعامل مع الفيروس، منافس صناعية، أسرة عناية مشددة، سيارات إسعاف، دعم التجهيزات المخبرية، تجهيزات مراكز العزل الصحي، مستلزمات الوقاية للعاملين في المجال الصحي.

- كما أعاقت التدابير استخدام الموارد المالية لعمليات شراء المعدات الوقائية والعلاجية، بما في ذلك تأمين اللقاحات، نتيجة القيود المفروضة على تحريك الموارد المالية في المواد الغذائيـــــة.

3. أهمية تأهيل الكوادر الطبية والصحية للعمل بشكل مستمر لرفد القطاع الصحي بعناصر مؤهلة.

4. إتاحة الوصول إلى المعلومات على الصعيد الدولي وإتاحة التكنولوجيات اللازمة لذلك أمام الدول، بما في ذلك التقنيات اللازمة للحصول على المعلومات ومتابعة التطورات الطبية، وكذلك التقنيات التي يُمكن أن تستخدم للتعامل مع تبعات الجائحـــــة على حقوق الإنسان مثل تلك التي تُستخدم لأغراض التعليم عن بعد لتعويض الفجوات المترتبة على فترات الانقطاع التعليمي.

5. أهمية تنفيذ جهود التعاون الدولي في امتثال تام لمبادئ ميثاق الأمم المتّحدة مع الاحترام التام لسيادة الدول ومراعاة أولوياتها الوطنيـــــــة.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

1. . مع الإشارة إلى أنَّ الأرقــــــــــام المذكورة في المساهمة هي وفقاً لمنتصف شهر شباط/ 2021. [↑](#footnote-ref-1)